

اقتصاد

١٩٢١ «دورية» تموين أحالت ٥٧ تاجراً إلى القضاء وأغلقت ١٨٧ محلّاً خلال آب

علي محمود سليمان

بلغ إجمالي عدد الضبوط العدلية المنظمة وضبوط العيّنات المسحوبة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات خلال شهر آب الماضي ٣٣١٥ ضبوطاً، أي بوسطي يزيد على ١١٠ ضبوط يوميّاً.

وفي تفاصيل تقرير وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (حصلت «الوطن» على نسخة منه) بلغ عدد الضبوط العدلية المنظمة ٢٥٦٥ ضبوطاً، وذلك وفق القانون ١٤، على حين بلغ عدد ضبوط العيّنات المسحوبة للتخلّيل لبيان مدى مطابقتها للمواصفات ٧٥٠ عيّنة، منها ١٧١ عيّنة مخالفة ٢٩٥ عيّنة مطابقة و٢٨٤ عيّنة قيد التخليل.

ويبلغ عدد الإغلاقات للفعاليات التجارية ١٨٧ إغلاقاً، وعدد التجار وأصحاب المحال الذين تمت إحالتهم موجوداً على القضاء المختص ٥٧ تاجراً، خلال شهر آب الماضي، وتم تسخير ١٩٣١ دورية لجهاز حماية المستهلك، إذ تمت تسوية وضع ١٣٢٣ ضبوطاً، وذلك وفق المادة ٢٣ من القانون ١٤ بحيث بلغت القيمة الإجمالية للتسوية أكثر من ٣٣ مليون ليرة سورية.

وفي تفاصيل المخالفات، فقد بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ١١٠٦ مخالفات، ومخالفات الفواتير ٤٥٩، ومخالفات المواد مجهولة المصدر ١٨ مخالفة، أما مخالفات الامتثال عن البيع فقد تم تسجيل مخالفتين فقط، ومخالفات البيع بسعر زائد ١٥٦ مخالفة، ومخالفات بدل الخدمات ٢٠٣ مخالفات، ومخالفات المواصفات ٧٣ مخالفة، والغش في الضماعة بلغت ٤٨ مخالفة.

أما فيما يتعلق بالتجار بمواد مدعومة من الدولة فقد بلغت ٣٠٦ مخالفات، موزعة على ٢١٦ مخالفة في مادة الدقيق التمويني، و٩٠ مخالفة لمواد المحروقات، وفي مخالفات اللحوم فقد بلغت ٨٩ مخالفة للحوم الحمراء والبيضاء.

كما تم تنظيم خمس مخالفات للتاجر بمواد الإغاثة، و٢٧ مخالفة للمواد منتهية الصلاحية، و٧٣ مخالفة منفرقة، ليكون إجمالي عدد المخالفات ٢٥٦٥ مخالفة خلال شهر آب الماضي.

علي نزار الأغا - الوطن

عوضت الليرة جزءاً مهماً من تراجعها أمام الدولار الأميركي خلال الأُس، بتحسّن سريع، قاربت نسبتة ٧ بالمئة، إذ كسر الدولار مستوى ٦٤٥ ليرة سورية هبوطاً، بعدما أغلق مساء أمس الأول عند ٦٩١ ليرة، بشكل وسطي، في السوق الموازية «السوداء»، على حين ارتفع أمس الأول بنسبة ٤,٥ بالمئة، من مستوى ٦٦٣ ليرة. لا يوجد مبرر قريب للمنطق يفسر ذلك الارتفاع الحاد، والانخفاض الأشد حدة في يومين؛ سوى عمليات الخوف التي ضربت المتعاملين والمضاربين في السوق، فانقادوا نحو الشراء أول من أمس بأي سعر متوفر، ما دفع العديد من الصيارفة إلى مسك الدولار، فانخفض العرض بشكل كبير، أمام ازدياد في الطلب، مع انتشار شائعات على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة بأن السعر إلى ارتفاع.

ما حدث الأُس، بحسب مصادر مختصة بسعر الصرف، ومطلعة على السوق بشكل دقيق: أن المصرف المركزي وبعض الجهات المعنية، قامت صباح أمس بإجراءات منظمة، لضبط السيولة النقدية في السوق، من دون أن يضح ولا دولار واحد في السوق، فاستقر السعر صباحاً مع توقف كافة التعاملات، ومن ثم انخفض بملعب بسيط، ما أثار الرعب بأن هناك انخفاضاً في السعر، فزاد

العرض لتقليل الخسارة في السوق، وهكذا تسارع ازدياد العرض (البيع) خلال النهار، ليخلق السعر بعد أن عوضت الليرة تراجعها، متوقعاً أن يستمر تحسّن الليرة تدريجياً، باستهداف من السطات النقدية، والجهات المعنية، مقرباً من ٦٠٠ ليرة، لكن بشكل هادي.

وشدّدت المصادر خلال حديثها لـ«الوطن» على أن انخفاض الليرة كان متوقعاً بعد عيد الأضحى،



نتيجة لتراجع الحوالات الخارجية، وغيرها من العوامل المرتبطة بزيادة المدفوعات الحكومية بالليرة السورية، لكن من دون أن يتجاوز ٦٠٠ ليرة، إلا أن حالة الخوف من الارتفاع مدفوعة بالإشاعات التي يقودها المضاربون، وصل الدولار إلى المستويات الأخيرة ٦٩١ ليرة، من دون وجود أي تفسير اقتصادي حقيقي، ودليل ذلك، عودته إلى الانخفاض أمس إلى ٦٤٥ ليرة.



عمليات تقليص الخسارة تسيطر على السوق السوداء.. لا تساهل مع أي تعامل غير شرعي بتداول العملات الأجنبية الليرة تعوّض تراجعها بشكل سريع.. والدولار ينخفض من ٦٩١ إلى ٦٤٥ ليرة

العاملين في الدولة معفي من الفوائد وبألية تقسيط مناسبة لاسترجار المواد والحاجات الأساسية من صلات «السورية للتجارة» المنتشرة في المحافظات، وتمكين كل المواطنين من الحصول على المواد والحاجات الأساسية بالأسعار المناسبة وفق الحاجات والأولويات لكل أسرة. إضافة إلى زيادة عدد ساعات العمل في صالات السورية للتجارة والالتزام بالعمل خلال العطل الرسمية حيث تكون المؤسسة تاجراً فعلياً في السوق وتعمل بأعلى جهوزيتها لتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين.

كما تقرر تسخير سيارات جواله تابعة للمؤسسة في المناطق الريفية والضواحي، وفتح منافذ ومراكز بيع في كل المؤسسات والشركات العامة، من خلال الطلب من الوزارات موافقة المؤسسة بالأماكن المتوافرة لديها والتي يمكن الاستفادة منها في افتتاح مراكز بيع فيها.

وحدد الاجتماع دور المحافظين والمجالس المحلية من دعم الجهود الحكومية الرامية إلى ضبط الأسواق من خلال القيام بالجولات الميدانية المكثفة لمنع حالات الاحتكار وضمان توافر السلع الأساسية فيها، على التوازي مع تكثيف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدوريات التوعيبية لتثبيد الإجراءات المتخذة لرقابة الأسواق وفرض العقوبات الصارمة بحق المخالفين.

ولفتت إلى أن خسائر من اشترى أمس الأول تجاوزت ٤٥ ليرة في كل دولار، علماً بأن هناك من كان يطلب الدولار بأي سعر أمس الأول، فسارعوا أمس إلى البيع لتقليل الخسارة.

وفي السياق، عقدت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً برئاسة عماد خميس رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات وخطوات مباشرة لتوفير السلع والحاجات الأساسية بأسعار مخفضة للمواطنين، ووضع آلية للتأثير الفعال تواكب المتغيرات في الأسواق وضبطها، ومحاربة حالات الاحتكار بكل أشكالها، والتي تنعكس سلباً على المستهلكين، ومتابعة اتخاذ إجراءات قانونية فيما يتعلق بضبط التعامل غير الشرعي بالعملات الأجنبية، وتثبيد الرقابة على المتلاعبين، ودعوة الجهات المعنية لعدم التساهل مع أي تعامل غير شرعي بتداول العملات الأجنبية.

وطمأنّت اللجنة المواطنين بأن الجهات الحكومية ذات العلاقة في حالة متابعة خطية لتقلبات سعر الصرف، وتم اتخاذ إجراءات فورية بدأت تؤتي أكلها وستتتابعة جميع المتغيرات على مدار الساعة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في سعر الصرف ومحاسبة جميع المتلاعبين.

وحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تقرر خلال الاجتماع تقديم قرض

مالية دوما إلى العمل من جديد

وزير المالية لـ«الوطن»: حفظ السجلات المالية بالتعاون مع الأهالي رغم التخريب والإرهاب

وتوفير الاحتياجات التي تتطلبها أعمال المالية من خزن وجبابة وحفظ للسجلات والملفات المختلفة. ولفت إلى أنه أصبح بإمكان المواطنين في دوما والمناطق المحيطة بها التوجه للمالية من دون الحاجة لمراجعة أي دوائر مالية غيرها، لتأمين الخدمات المالية وإنجاز معاملاتهم، بخلاف ما كان عليه الحال قبل ذلك واضطرار للذهاب إلى مالية دمشق.

ونوه بأن هناك حالة توسع في توفير الأئمة والاعتماد عليها عبر خطط تعمل عليها الوزارة في مختلف دوائرها، من خلال توفير البرمجيات الخاصة والبنى التحتية التي تحتاجها عمليات الأئمة والأرشفة بما يسمح في توفير خدمات أسهل وأسرع. وفي هذا التوجه بين محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم أنه يتم العمل لجعل ريف دمشق نموذجاً في الربط الإلكتروني لتبسيط

العمل المالي لدى مالية دوما، وطلب الوزير الإسراع في تأمين خطوط الإنترنت التي يحتاجها العمل، والالتزام بمبدأ التشديد في الإنفاق، إذ اعترض الوزير على حجم الإنارة المبالغ فيه بمكتب المدير، مقابل عدم توفير إنارة في المدخل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الوزير أنه بالتعاون مع الأهالي تم الحفاظ على معظم السجلات المالية في دوما رغم تعرض هذه المنطقة للكثير من الدمار والتخريب والحرق خلال السنوات الماضية بفعل الأعمال الإرهابية، وهو ما سمح بعدم إعادة إنشاء سجلات مالية من جديد، والاكتفاء بتوضيب السجلات السابقة وترميمها، والعمل على إصلاح البناء وتأهيله من جديد، ليكون مهيناً لتقديم الخدمات المالية لأهالي مدينة دوما.

عبد الهادي شباط

قال وزير المالية مأمون حمدان خلال جولة على دوائر وأقسام مالية دوما أمس، أنه لا بد من تأمين كافة الخدمات التي يحتاجها المواطن من المالية بسهولة ويسر، وطلب من مدير المالية الإسراع في إنجاز مشروع النافذة الواحدة لما له من أهمية كبيرة في تسريع تنفيذ الخدمات وتأمينها، والتقليل من حالة الاحتكاك بين المراجعين والعاملين في الدوائر الحكومية. كما وجه المدير بعدم الاكتفاء بالمراسلات الإدارية لتأمين احتياجاته ومستلزمات العمل الأساسية، وإنما متابعة هذه الطلبات لدى المعنيين، بما فيهم مكتب الوزير، بسرعة الحصول على هذه المستلزمات وتأمين الخدمات، والحفاظ على تنفيذ

هذه مصادر تمويل إعادة الإعمار الداخلية بحسب «مداد» رفع معدلات الضريبة على الأرباح وإعفاء ما يعاد توظيفه في الإنتاج

تحديداً شركات التأمين، وصناديق التقاعد للأطباء والمهندسين والصيدلة، والجهات الحكومية التي لديها فوائض مؤقتة أو دائمة كمؤسسة التأمينات الاجتماعية، ومؤسسة التأمين والمعاشات، وصناديق اتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية والسياحية. إضافة لإنشاء شركات مساهمة عامة تخصصية في مجالات الإسكان، والإنشاءات، والإسمنت ومواد البناء، والصناعات الغذائية، والصناعات النسيجية، والإنتاج الزراعي والحيواني، وشركات التسويق الزراعي، والتطبيق الجيد لقانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص، كونه أحد المصادر الأساسية لتمويل إعادة الإعمار في سورية، وخدمة عملية التنمية؛ ذلك بالتركيز على المشاريع الإنتاجية الأساسية والبنية التحتية، وتشكيل أقطاب نمو في القطاعات الاستراتيجية وفق الخطة التنموية الوطنية الموضوعة.

ومن المقترحات الداعمة وضع ضوابط سليمة وواضحة لكيفية وآلية منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل الشركة السورية للاستثمارات المحدثة بالرسوم التشريعي رقم ٨١ لعام ٢٠١٠، ووضع السياسات والإجراءات المناسبة لتحفيز وتشجيع عودة رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة، وتشجيع وتحفيز العمل التطوعي للقيام ببعض الأعمال كترميم المدارس والمراكز الصحية والطرق وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الأعمال، وإعادة تدوير ركام المباني لإعادة استخدامه، وبما يمكن من تخفيض تكلفة إعادة البناء.

واقترحت الدراسة أيضاً وضع أولوية مشددة في عملية إعادة بناء الأبنية العامة بحسب الحاجة، والتركيز في تصميم وبناء الأبنية الحكومية على أساس اقتصادي وبما يخدم وظيفة البناء، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة، ودمج المؤسسات ذات الوظائف المتشابهة، للاستفادة من المبان القائمة لهذه الغاية، وتخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة، وإعادة النظر في استخدامات مواقع الشركات والمعامل المدمرة تدميراً كاملاً بحسب موقعها، وتحويل توصيف أراضيها من صناعي إلى عقاري تجاري، وبيعها بهذه الصفة، وإعادة النظر في جدوى استثمار الشركات الصناعية المدمرة جزئياً في ضوء حاجة السوق، وتنافسية المنتج، وبيعها في حال عدم الجدوى، وتحويل المناطق المدمرة في مراكز المدن من الاستخدام السكني إلى مراكز تجارية ومرافق خدمية، والاستفادة من عائداتها بإنشاء ضواحي سكنية جديدة، والاستعانة برجال الدين لتفعيل استخدام مصادر العمل الخيري في تمويل أعمال تنموية.

«بنك للتنمية يموّله السوريون في الداخل والخارج عبر سندات حكومية»
«الاستعانة برجال الدين لتفعيل استخدام موارد العمل الخيري في تمويل أعمال تنموية»

إعادة النظر في التشريعات الناظمة للعمل المصرفي، والتشريعات الإدارية والتنظيمية، بحيث تكون أكثر مرونة وأكثر فعالية، لتتمكن من الإسهام بفاعلية في تمويل عملية إعادة الإعمار، وإحداث بنك لإعادة الإعمار (بنك التنمية) الذي سيشكل إلى جانب البنك المركزي أداة رئيسة يمكن للحكومة السورية استخدامها لتوجيه الائتمان لإنجاز عملية إعادة الإعمار بأسرع ما يمكن، ويوفر رأس المال الأولي لهذا البنك بإصدار سندات حكومية يشترتها المواطن السوري في الداخل والخارج، ووضع النظام الخاص بعمل هذا البنك، وفق أفضل التجارب الدولية بهذا الشأن.

ورات الدراسة أن دور هيئة الأوراق المالية يجب أن يقوم على تطوير عملها بشكل عام، وبشكل خاص للقيام بوظائفها المهمة في تحفيز وتشجيع قيام الشركات المساهمة وتفعيل عملها في المرحلة القادمة، بواسطة إدراج أسهم الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية، بعد استكمال تأسيسها مباشرة، إذا حققت شروط الإدراج ومتطلباته، وتخفيض كل من رأسمال الشركات المساهمة المطلوب للدخول في هيئة الأوراق المالية والرسوم والمصاريف الأخرى.

إجراءات داعمة أخرى

اقترحت الدراسة إجراءات داعمة للسياسات النقدية والمالية، وذلك بهدف حشد الموارد الوطنية لنجاح عملية إعادة الإعمار، تمثلت بإقامة صناديق استثمار بمشاركة الفعاليات الاقتصادية العامة والخاصة كافة فيها،

الوطن

اقترحت دراسة حديثة نشرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» عدة مصادر وآليات لتمويل إعادة الإعمار في سورية، داخلية وخارجية.

الدراسة التي أعدها أحمد الحسن بعنوان «أفكار مقترحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية»، ركزت على السياستين المالية والنقدية لتأمين التمويل المحلي المطلوب، إلى جانب سياسات داعمة أخرى، في حين ذكرت عدة مصادر خارجية على القروض والمخ، لكن ما سوف نركز عليه هو المصادر الداخلية. بداية مع السياسة المالية والنقدية، فقد اقترحت الدراسة فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة: العمل على زيادة الإيرادات، وتحسين عملية التحصيل. بمساعدة استمرار العمل على مكافحة التهرب الضريبي، وزيادة التحصيل الضريبي، وفرض ضريبة على الثروة، لتحقيق مبدأ عدالة توزيع أعباء الدمار، ورفع معدلات الضريبة على الأرباح، وإعفاء ما يعاد توظيفه منها في عمليات الإنتاج الحقيقي.

كما اقترحت الدراسة فرض رسوم جمركية عالية على السلع والخدمات الكعالية غير الضرورية لزيادة الإنتاج أو لإشباع حاجات أساسية، وفرض رسوم جمركية عالية على السلع التي لها بدائل داخلية، وإعادة النظر بالإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية، وخاصة الخدمة منها، إضافة لضمان تحصيل عائدات أملاك الدولة بأشكالها المختلفة وبالشكل الأمثل، والإسراع في إعادة استثمار حقول الغاز والنفط المكتمة، بموجب عقود مع شركات دولية، بما يوفر موارد إضافية للموازنة العامة للدولة، والإسراع في تشغيل الشركات الاقتصادية القابلة لإعادة الإنتاج مباشرة.

المركزي والسوق المالي

رأت الدراسة أن دور المصرف المركزي في مرحلة إعادة الإعمار يتمثل بتأمين استقرار نسبي لسعر الصرف، بهدف الإيقاع على ثبات القوة الشرائية للعملة المحلية وتعزيز الثقة بها، واستهداف معدلات تضخم منضبطة، وتحديد معدلات فوائد على حسابات التوفير طويلة الأجل، تساعد على رفع معدلات الادخار بهدف زيادة حجم تمويل الاستثمار. إضافة إلى تحديد معدلات فوائد على التسليف داعمة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات العائد الأعلى للناتج، وتطبيق قواعد استثنائية على الحد الأدنى للسيولة، ونسبة الاحتياطي القانوني للمصارف في تمويل عمليات الإنتاجية ذات الأولوية في عملية إعادة الإعمار.

وفيما يخص المصارف، اقترحت الدراسة

NAZHA Investments Group

Antioch Syrian Private University

10 منحة

لدراسة في جامعة أنطاكية السورية الخاصة

مقدمة من

مجموعة نزها للاستثمارات

في إطار دعمها للعلم والثقافة

للإطلاع على تفاصيل وشروط المنح:

مقر الجامعة: معرة صيدنايا +963 11 2504910

مكتب دمشق: جسر فكتوريا +963 11 2272299

www.asu.edu.sy info@asu.edu.sy